دراسة قراءتَي محمد باقر الصدر وسيد قطب في تحليل نظرية الحكومة الإسلامية

مجيد منهاجي[1]

خلاصة البحث

إن كيفية إقامة الحكومة الإسلامية، من حيث شكلها النظري وأسسها الفكرية وكذلك أساليب تنفيذ هذا الهدف الجوهري، تعدّ من المقاصد والهموم الرئيسة للمفكرين الإسلاميين في القرن العشرين. ففي بدايات هذا القرن نشأ سياق خاص وهيمنة فكرية مميزة نظراً إلى الظروف السائدة في العالم الإسلامي مثل الاستعمار، وضعف وتخلّف المجتمعات الإسلامية، والمواجهة الفكرية والحضارية للأمم الإسلامية مع الحضارة الغربية الحديثة، وما تبع ذلك من إضعاف ثم انهيار جهاز الخلافة العثمانية. وانطلاقًا من هذا الواقع، يتناول البحث دراسة مقارنة بين نموذجين من الشخصيات الفكرية المعاصرة التي آمنت بنظرية الحكومة الإسلامية، وهما: محمد باقر الصدر وسيد قطب الشاذلي. يعتمد المقال منهجًا وصفيًا تحليليًا في تفكيك قراءتي محمد باقر الصدر وسيد قطب في ميدان الحكومة الإسلامية وعناصرها المختلفة. وتدور أسئلته حول: ما هي أسس الحكومة في فكر محمد باقر الصدر وسيد قطب؟ وما أوجه التشابه والاختلاف في قراءتيهما لمسألة الحكومة الإسلامية؟ وتُظهر نتائج هذا البحث أن كلا المفكرين يتفقان في قضايا مثل: ضرورة إقامة الحكومة الإسلامية، وأهمية حضور الشعب في قيامها، ومعارضة الأفكار الغربية كالعلمانية وغيرها. لكنهما يختلفان في مسائل أخرى، مثل: الإيمان والكفر لدى المسلمين، ومفهوم الجاهلية. فسيد قطب عدَّ أغلب المسلمين ممن ارتكبوا الكبائر جزءًا من المجتمع الجاهلي وحكم عليهم بالكفر، بينما سعى الصدر، انطلاقًا من أسس عقلانية وواقعية ومن خلال دراسة المدارس السياسية القائمة وأوضاع العالم المعاصر، إلى طرح بنية فلسفة جديدة في الفكر السياسي الإسلامي. ويرى محمد باقر الصدر، استنادًا إلى اعتقاده بخلافة الإنسان لله في عصر الغيبة، أن الشعب هو العنصر الأساس الوحيد للحكومة الإسلامية ومصدر مشروعيتها. وهو يرى الحكومة إدارةً لشؤون الأمة على أساس مبدأين: «المصلحة العامة للأمة» و«مصلحة الإسلام». ومن ثم فإن

١. دكتوراه في تاريخ الإسلام، باحث في مجموعة الدراسات الأفريقية-العربية، مركز المصطفى الدولي للبحوث
mmajid.menhaji@gmail.com

درجة مشروعية الحكومة التي يطرحها -سواء بصيغتها المركبة (الشوروية ـ الرقابية) أو الجمهورية الإسلامية- تتحدد وفق هذين المبدأين. فأساس المصلحة العامة هو العقل، وأساس مصلحة الإسلام هو الشرع، من غير أن يقع بينهما أي تعارض.

الكلمات الرئيسة: محمد باقر الصدر، سيد قطب، الحكومة الإسلامية، الجمهورية الإسلامية في إيران، الديمقراطية الدينية، الحركات الإسلامية.

المقدمة

إن مسألة القيادة الاجتماعية والحكم السياسي كانت منذ صدر الإسلام وحتى اليوم من أبرز القضايا المثيرة للجدل لدى التيارات السياسية والفكرية في العالم الإسلامي. فمن يحق له أن يتولى زمام أمور المسلمين؟ ومن الذي يمنحه هذا الحق؟ وما هي الواجبات الملقاة على عاتقه في سبيل إقامة المجتمع الإسلامي واستمراره؟ وما هي التزامات الناس حياله؟ وقد انبرى كل واحد من المفكرين للإجابة عن هذه الأسئلة، فأسس منظومة فكرية شكّلت موضوعًا ملهِمًا ونظرةً استراتيجية للجماعات العملية والجهادية. ومن أبرز هؤلاء المفكرين الذين قدموا إجابات وبلوروا مدرسة فكرية: محمد باقر الصدر وسيد قطب الشاذلي.

سعى محمد باقر الصدر من خلال رؤية عقلانية وواقعية وبالتحليل النقدي للتيارات والمدارس السياسية المعاصرة، إلى وضع أسس فلسفة جديدة في الفكر السياسي الإسلامي. فقد رأى أن غياب التفسير الصحيح لحقائق حياة الإنسان يشكل جوهر أزمة المدارس الفكرية والسياسية البشرية، ومن ثم فإن صياغة رؤية كونية أساسية لتفسير الحياة على أساس واقع الإنسان أمر لا غنى عنه. ومن أهم المرتكزات النظرية في فكر الصدر السياسي مفهوم التوحيد، الذي قسمه إلى ثلاثة أصول: «السيادة المطلقة لله»، «السنن الحاكمة على الكون والإنسان»، و«حرية الإنسان».

في قراءة الصدر، الإنسان عاقل حرّ يملك حق تقرير مصيره، ومن هنا يؤكد مبدأ الاستخلاف أي خلافة الإنسان. وبناءً على ذلك، للإنسان حق متساوٍ في تأسيس الحكومة، ويرفض رفضًا مطلقًا أي شكل من أشكال هيمنة إنسان على إنسان آخر. فالحكم والسياسة طريق الإنسان إلى السعادة، لكن ارتباطه العضوي بالأخلاق والتشريع هو الضامن لحماية الحكومة البشرية من الانحراف. ومن وجهة نظر الصدر، في عصر الغيبة تتولى المرجعية العامة الإشراف على هذه الخلافة والحكومة البشرية. وبذلك تكون الحكومة حافظةً لشؤون الناس قائمةً على مصلحة الأمة العامة ومصلحة الإسلام. أما الحكومة المنشودة عند الصدر فهي صيغة مركبة بين الشورى والرقابة، أي الجمهورية الإسلامية.

ومع الأيام الأولى لانتصار الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني، برزت حاجة ماسة إلى صياغة دستور جديد يؤسس لنظام إسلامي منبثق من الأسس الفكرية للثورة والشعب المسلم في إيران. ومن أبرز الجهود الأصيلة والمؤثرة في هذا السياق مشروع الدستور الذي أعده الشهيد محمد باقر الصدر، والذي وصل إلى يد الإمام الخميني يوم ٤ فبراير ١٩٧٩م. وتكمن قيمة هذا المشروع في كونه ثمرة قلم أحد كبار الفقهاء المعاصرين المنتمين إلى الفقه الإمامي الأصيل، إذ قدّم مع الحفاظ على أصالته حلاً جديدًا لتأسيس الدولة الإسلامية الحديثة.

أما سيد قطب فقد برز بوصفه مفكرًا رائدًا في مجال التنظير للإسلام السياسي وتأسيس الحكومة الإسلامية. ويُعد كتابه «معالم في الطريق» أحد أهم وأشد الكتب إثارة للجدل في هذا المجال، إذ مثّل مرجعًا أساسًا في التنظير للتيار الإسلامي السياسي ورؤيته للحكومة الإسلامية. ألّف قطب هذا الكتاب في ستينيات القرن العشرين أثناء سجنه، في وقت كانت فيه جماعة الإخوان المسلمين في مصر تمر بأصعب مراحلها وكان المئات من أعضائها وراء القضبان. وقد حاول أن يجعل من هذا الكتاب جزءًا من برنامج تعليمي وتربوي للمسجونين من الإخوان. بعض فصوله كان قد ظهر سابقًا في تفسيره «في ظلال القرآن»، لكنه أضاف إليه فصولًا جديدة، فقدم بذلك صيغة مدوّنة لبرنامجه العملي الذي لاقى صدى واسعًا في الشرق الأوسط. ويُعد «معالم في الطريق» آخر ما كتب، وأشبه بوصيته الفكرية للأجيال اللاحقة. وقد أضفى إعدام جمال عبد الناصر له بسبب هذا الكتاب قيمة رمزية مضاعفة له.

وبعد نشره بين صفوف الإخوان المسلمين، كان المرشد العام للجماعة آنذاك، حسن الهضيبي، أول من نبه إلى خطورة الأفكار العنيفة التي يروج لها الكتاب، فكتب رسالة بعنوان «دعاة لا قضاة» انتقد فيها مفاهيمه الرئيسة. ومع ذلك فقد تأثرت الحركات والتنظيمات الجهادية كثيرًا بقراءات سيد قطب، حتى إن شخصيات مثل عبد الله عزام، أسامة بن لادن، وأيمن الظواهري اتخذوه مثلاً أعلى لهم. وخلافاً لحسن البنا، لم يكن سيد قطب قائدًا تنظيميًا ولا مؤسس جماعة، بل كان أديبًا تحول خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة من عمره إلى أيديولوجي لجماعة الإخوان المسلمين.

ونظرًا لوجود نقاط مشتركة وأخرى مفترقة بين محمد باقر الصدر وسيد قطب، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تقديم مقارنة بين قراءتيهما لمسألة الحكومة الإسلامية. ويتوزع المقال على ثلاثة أقسام:

١. قراءة محمد باقر الصدر في تحليل الحكومة الإسلامية.

٢. قراءة سيد قطب في تحليل الحكومة الإسلامية.

٣. المقارنة بين القراءتين (أوجه الاتفاق والاختلاف) في موضوع الحكومة الإسلامية.

وتتميز هذه الدراسة بعدة جوانب مبتكرة، من أهمها: المقارنة بين قراءتي محمد باقر الصدر وسيد قطب في موضوع الحكومة الإسلامية، ودراسة دور وتأثير منظومتيهما الفكريتين في تشكيل التيارات العملية والجهادية وغيرها.

خلفية البحث

يُعد كلٌّ من محمد باقر الصدر وسيد قطب في إيران اسمين مألوفين وذوي تأثير كبير، غير أن الدراسة المقارنة لأفكارهما، وخصوصًا في مجال الحكومة الإسلامية، وكذلك دور وتأثير منظومتيهما الفكريتين في التيارات العملية والجهادية وغيرها، تمثل موضوعًا جديدًا ومبتكرًا في هذه المقالة.

السنة الخامسة ▪ العدد الثامن ▪ ربيع - صيف ٢٠٢٤ م / ١٤٤٦ هـ

١. مقالة بعنوان: نظريه خلافت عمومى انسان در انديشه سياسى محمدباقرصدر «نظرية الخلافة العامة للإنسان في الفكر السياسي لمحمد باقر الصدر» (محمد حسين جمشيدي / حكومت اسلامى / ١٣٧٨هـ.ش = ١٩٩٩م) تناولت حصراً أبعاد الاستخلاف وموضوع خلافة الإنسان.

٢. مقالة بعنوان: مبناى مشروعيت و مقبوليت حكومت اسلامى در منظومه فكرى محمدباقرصدر «أساس الشرعية والمقبولية للحكومة الإسلامية في المنظومة الفكرية لمحمد باقر الصدر» (مسعود مطلبي وآخرون / البحوث السياسية والدولية / ١٣٩٩هـ.ش = ٢٠٢٠م) ركزت على دراسة أسس شرعية الحكومة الإسلامية ومقبوليتها وتعزيزها.

٣. مقالة بعنوان: جريان‌شناسى سياسى از ديدگاه محمدباقر صدر «التيارات السياسية من وجهة نظر محمد باقر الصدر» (سجاد پناهى / مجلة بحوث التاريخ والسياسة والإعلام / ١٣٩٩هـ.ش = ٢٠٢٠م) تناولت بشكل عام قراءات الصدر في ميدان التيار السياسي وعلم التيارات في العراق.

٤. مقالة بعنوان: سيدقطب و جريان‌هاى سلفى جهادى «سيد قطب والتيارات السلفية الجهادية» (ياسر قزويني / هادي‌نامه / ١٣٩٩هـ.ش = ٢٠٢٠م) بحثت في أوجه التقارب وتأثير سيد قطب في التيارات السلفية الجهادية.

٥. كتاب بعنوان: انديشه‌هاى سياسى سيدقطب و تاثير آن بر جنبش‌هاى اسلامى معاصر مصر «الأفكار السياسية لسيد قطب وتأثيرها في الحركات الإسلامية المعاصرة في مصر» (أحمد حكيمي‌پور / منشورات حزب الإرادة).

٦. كتاب بعنوان: سيد قطب و مسئله تكفير «سيد قطب ومسألة التكفير» (دار كتاب طه / معتز الخطيب / ترجمة حسن زرنوشه فراهاني)، ويغطي ثلاثة محاور منهجية:

المحور الأول: مقالات تحليلية عن سيد قطب تعالج بعض الأسئلة الأساسية.

المحور الثاني: نصوص مقتبسة من كتبه الثلاثة الرئيسة، حيث يرى بعض الباحثين أنه كفّر المجتمع فيها.

المحور الثالث: وثائق تاريخية ذات أهمية منهجية في تناول فكر سيد قطب، سواء في بُعده العام أو في مسألة التكفير خاصة.

تُعد الأعمال السابقة -من حيث المضمون- دراسات جديرة بالاهتمام، غير أن المقالة الراهنة تمثل دراسة مقارنة بين قراءتي الصدر وسيد قطب في مجال الحكومة. أما المقارنة بين هاتين القراءتين، وبصورة خاصة في موضوع الحكومة الإسلامية وتأثيرها في التيارات العملية والجهادية الإسلامية، فهي من أبرز الجوانب المميزة في هذه المقالة.

١) الحكومة الإسلامية في فكر محمد باقر الصدر

بدأ الشهيد الصدر بتعريف المفاهيم المفتاحية في موضوع الحكومة، وأهمها الدولة. ومن وجهة نظره، الدولة هي:

> **ظاهرة أصيلة نابعة من حاجات ورغبات الإنسان، قائمة على فطرته ومتجاوبة مع احتياجاته الذاتية والحقيقية. فالدولة ضرورة للحياة المدنية والسياسية والاجتماعية والجماعية اليومية للإنسان، وهي مستندة إلى العقل والحرية... فإذا أُدرجت هذه الضرورة ضمن الأطر والرؤى الدينية، فإنها تكتسب صفة شرعية ودينية، وبذلك تغدو هذه الضرورات ذات طابع طبيعي - تكويني وفطري، وأيضًا شرعي وديني[١].**

وعن الدولة الإسلامية يقول الصدر:

> **ليست الدولة الإسلامية مجرد ضرورة دينية، بل هي، إضافة إلى ذلك، ضرورة من ضرورات الحضارة الإنسانية، لأن طاقات الإنسان ومواهبه تتفتح في ظلها في العالم الإسلامي[٢].**

تُعد الحكومة في نظر الشهيد الصدر أحد الأركان والعناصر الجوهرية للدولة. وعلى هذا الأساس، فالدولة الإسلامية، بوصفها مؤسسة سياسية -اجتماعية متكاملة، ذات شخصية اعتبارية مستقلة قائمة على الإسلام، تقوم على أربعة عناصر:

١. دار الإسلام: أي المجال الجغرافي للأمة الإسلامية، ويُقصد به الوطن العام للمسلمين.

٢. الأمة الإسلامية: أي مجموع المسلمين كافة.

٣. الاستخلاف السياسي: والمقصود به خلافة الإنسان عن الله في الأرض في البعد السياسي، أي مبدأ سيادة الإنسان على مصيره. ووفقًا له، يملك البشر، بالنيابة عن الله، حق إدارة شؤونهم وما يتعلق بهم. وهذه السيادة السياسية أو الاستخلاف السياسي تأتي في طول السيادة المطلقة لله تعالى على الكون، وتنبثق منها. وقد أقر الإسلام بهذا الشكل من السيادة للإنسان. ومن هنا، فإن السيادة السياسية أو حق السيادة يُعدّ أحد الأركان المكوّنة للدولة في الإسلام.

٤. الحكومة الإسلامية: ويُقصد بها الجهاز التنفيذي والتشريعي والتنظيمي للدولة[٣].

وبهذا فإن تداخل العناصر الثلاثة: دار الإسلام، والأمة الإسلامية (الشعب)، والسيادة السياسية أو الاستخلاف، يُنتج العنصر الرابع، وهو الحكومة. ويقول الصدر في هذا الصدد:

---

١. انديشه سياسى شهيد رابع؛ محمدباقر صدر (الفكر السياسي للشهيد الرابع محمد باقر الصدر): ص ٢٣٥-٢٣٦.
٢. الإسلام يقود الحياة: ص ١٧٥-١٧٦.
٣. الإسلام يقود الحياة: ص ١٣٤؛ اقتصادنا: ص ١٠.

إن الاستخلاف هو المفهوم الرئيس للإسلام في خلافة الإنسان على الأرض، بمعنى أن الله جعل البشر خلفاءه في حكم العالم وقيادته وإعماره اجتماعيًا وطبيعيًا. ومن هنا، تقوم وتُقرّ نظرية حكم الناس لأنفسهم، أو النظام الديمقراطي، حيث إن تحقق حكم الناس لأنفسهم بوصفهم خلفاء لله في الأرض يكتسب بعدًا شرعيًا أيضًا[١].

أما بخصوص طبيعة الحكومة، فقد رأى الشهيد الصدر أن حكومة العدل والقانون هي الحكومة المقبولة. فالحكومة القانونية عنده تعني: الحكومة القائمة في مضمونها وماهيتها وأسسها ووظائفها على قوانين العقل والشريعة، بينما تعني حكومة العدل: بيان مرتكزات الحكم وغايته ومقصده. ويرى الصدر أن الشكل الأصلي للحكومة هو الشكل الإلهي، وهو مبدأ عام ثابت لا يقبل التغيير. ومن هنا، فهو يؤمن أساسًا بـ الإمامة المنصوصة (الإمامة بالأصالة).

غير أنه في إطار الحكومة في عصر الغيبة، عرض الصدر ثلاث رؤى:

١. نظرية الحكومة الشورية.

٢. نظرية ولاية المرجع (الصالح والرشيد)، وقد بيّنها في بحوثه الفقهية المعروفة بـالفتاوى الواضحة.

٣. نظرية الحكومة المركّبة، وقد طرحها في مؤلفه الإسلام يقود الحياة، وهي صيغة تجمع بين حكومة شورى الأمة وإشراف المرجع الفقيه وترشيده.

كان الصدر في البداية يتبنى حكومة الشورى، لكنه لاحقًا عدل عنها وطرح نظرية ولاية المرجع أو ولاية الفقيه[٢]. وقد رأى بعض الباحثين أن مفهوم «ولاية المرجع» عند الصدر يكاد يطابق مفهوم «ولاية الفقيه» عند الإمام الخميني[٣].

١-١) محمد باقر الصدر ومشروع الحكومة الإسلامية في العراق

إنّ دراسة سيرة الشهيد الصدر والأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية لشيعة العراق قبل الصدر وبعده، تكشف عن مرحلة الملكية والجمهورية وحزب البعث، حيث كان المجتمع العراقي في تلك الفترة يواجه مشكلات كبيرة، وانجذب معظم الشباب إلى الأحزاب غير الإسلامية، وكان الهيكل الأساس لتلك الأحزاب يتكوّن من الشيعة، كما ساد العراق آنذاك موجات من الإلحاد.

قام الشهيد الصدر، من خلال تحليل حاجات المجتمع، بتقديم حلول مناسبة لتحسين أوضاع

١. مفهوم و چيستى حكومت در انديشه سياسى شهيد صدر (مفهوم وماهية الحكومة في الفكر السياسي للشهيد الصدر): ص ٩.
٢. النظرية السياسية عند الشهيد الصدر: ص ١-٢.
٣. اسلام در انقلاب: جنبش‌هاى اسلامى معاصر در جهان عرب: بررسى پديده بنيادگرايى اسلامى، (الإسلام في الثورة: الحركات الإسلامية المعاصرة في العالم العربي: دراسة ظاهرة الأصولية الإسلامية): ص ٢٠١.

العراق. ومن أجل تحسين الظروف القائمة وتنظيم الناس وقيادتهم، وتفعيل الحوزة العلمية، وإشراك العلماء في السياسة، أسّس أحزاباً إسلامية مثل حزب الدعوة وجماعة العلماء. كما ألّف العديد من الكتب بهدف رفع الوعي السياسي لدى الناس والعلماء، ولحماية الناس من الانضمام إلى الأحزاب غير الإسلامية مثل الشيوعيين والقوميين. وقد انسجمت نشاطاته مع حاجات المجتمع، فقام بإصلاحات كبيرة في الحوزة من أجل قيادة المجتمع العراقي وإقامة حكومة إسلامية فيه. وبفعل هذه الإصلاحات تحوّلت الحوزات العلمية التي كانت قبل الصدر تعيش في حالة من القمع والجمود، إلى مؤسسات نشطة وفاعلة تشارك في قضايا المجتمع المعاصرة[١]. وبهذه الإصلاحات أطلق الشهيد الصدر حركة إسلامية في العراق، وجعل شباب الشيعة وسائر الناس أقرب إلى الإسلام.

يُعدّ حزب الدعوة الإسلامية، المعروف اختصاراً بـ«حزب الدعوة»، واحداً من أكثر الحركات تأثيراً في تاريخ الحوزة العلمية والسياسة في بلدان المنطقة. وقد تأسس هذا الحزب سنة ١٩٥٧ في سياق مواجهة الشيعة الإسلاميين للفكر الشيوعي. وكان له دور كبير في مسار نصف قرن من تطورات الحوزة العلمية في النجف، ثم في قم وغيرها من الحوزات الشيعية، إضافة إلى الحركات السياسية الشيعية المعاصرة. ومنذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران، سعت الجمهورية الإسلامية إلى توسيع نطاق نفوذها وقوتها الناعمة في دول الجوار والمنطقة وسائر أنحاء العالم، لزيادة عمقها الاستراتيجي وقدرتها التفاوضية أمام القوى الأخرى، غير أنّ هذه السياسة لم تبلغ أهدافها دوماً. وكان العراق من أبرز الدول التي سعت إيران منذ انتصار الثورة، وخصوصاً بعد اندلاع الحرب المفروضة، إلى تعزيز نفوذها فيها عبر الجماعات الشيعية المتقاربة فكرياً[٢].

وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران سنة ١٩٧٩م، قرر حزب الدعوة العراقي الذي تأسس في خمسينيات القرن العشرين بقيادة الصدر أن يسلك طريق الإمام الخميني في التعبئة الشعبية والابتعاد عن التحزب. ولهذا، وبعد انتصار الثورة، انطلقت في النجف الأشرف مظاهرات واسعة تأييداً لها، وكان الشهيد الصدر هو المبادر الرئيس فيها. ويظهر كتابه «الخلافة والشهادة» تحوله الفكري من نظرية الشورى إلى نظرية الأمة والولاية[٣].

وفي الأشهر الأولى لانتصار الثورة الإسلامية في إيران، سنّت حكومة البعث في العراق قوانين

١. دگرديسى قدرت سياسى شيعيان عراق با تأثيرپذيرى از انقلاب اسلامى ايران (تحولات السلطة السياسية لشيعة العراق بتأثر من الثورة الإسلامية في إيران): ١٠٦-١٠٨.

٢. شهيد صدر: راهنماى تحقق تمدن نوين اسلامى (الشهيد الصدر: دليل تحقيق الحضارة الإسلامية الجديدة): ٢١-٢٣.

٣. حزب الدعوه اسلامى عراق؛ پيشينه تاريخى و انديشه سياسى، (حزب الدعوة الإسلامية في العراق: الخلفية التاريخية والفكر السياسي): ٥٠.

جديدة لمعاقبة المعارضين، وبعد أيام قليلة من صدور تلك القوانين اعتُقل الصدر وأخته، ثم حُكم عليهما بالإعدام بعد فترة وجيزة. وفي الوقت نفسه أُعدم المئات من أنصاره. ومع تصاعد موجة القمع، وجّهت القيادة الحزبية في حزب الدعوة تعليمات لكوادرها بمغادرة العراق، فاختار معظم الأعضاء إيران كملاذ لهم. ومن أبرز الشخصيات التي تولّت قيادة الحزب بعد الصدر في إيران: الشيخ علي الكوراني، ومحمد مهدي آصفي، ومهدي الخالصي[١].

إنّ العراق بعد سقوط صدام وإدارته من قبل شخصيات مثل إبراهيم الجعفري ونوري المالكي، يُعد ثمرة لجهود الشهيد الصدر قبل عقود.

٢-١) محمد باقر الصدر والديمقراطية الدينية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

إنّ انتصار الثورة الإسلامية في العقود الأخيرة من القرن العشرين أبرز مجدداً دور الدين في التحولات السياسية، وكان له أعمق التأثيرات النظرية على الدول والحركات الإسلامية. فقد شكّل انتصار الثورة الإسلامية في إيران مصدر إلهام للجماعات العراقية. وكان تأثيرها العميق بين شيعة العراق لافتاً إلى درجةٍ أدت إلى نشوء منظمات معارضة وثورية شيعية عُدّت تهديداً خطيراً لاستقرار نظام البعث في العراق. وفي هذا السياق كان لتوجيهات محمد باقر الصدر وقيادته أثر بالغ. وكان الإمام الخميني من الشخصيات الأقرب إلى قلب الصدر. وفي تأييد ذلك يُذكر أنّ الصدر، في معارضته لأحداث مدرسة الفيضيّة في قم، بادر فوراً إلى تعطيل دروسه في النجف[٢]. كما كتب في رسالةٍ إلى أحد علماء إيران معلناً دعمه لانتفاضة الإمام الخميني والشعب الإيراني ضدّ الولايات المتحدة وضدّ قانون الحصانة القضائية (الكابيتولاسيون)، وأعرب عن حزنه لنفي الإمام إلى تركيا. كذلك، حينما حاول حزب البعث إخراج الإمام من العراق وحاصر منزله بقواته الأمنية بحيث لم يجرؤ أحد على زيارته، كان الشهيد الصدر الوحيد الذي تجرّأ على لقائه علناً دعماً له، حتى إنّ هذا اللقاء كان من بين التهم التي أُثبتت عليه عند اعتقاله[٣].

يمكن تقسيم المسيرة السياسية للصدر في إطار ارتباطه بالإمام الخميني إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: زمن حياة آية الله الحكيم ووجود الإمام الخميني في النجف.

المرحلة الثانية: بعد وفاة الحكيم، حيث فتح الصدر جبهة مواجهة مع حزب البعث، لكنه في

١. خليج فارس و مسائل آن (الخليج الفارسي وقضاياه): ٢٠.

٢. محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق: ٤٣٦.

٣. آيت الله محمدباقر صدر و انقلاب اسلامى ايران، (آية الله محمد باقر الصدر والثورة الإسلامية في إيران): ١٠٢-١٠٣.

الوقت نفسه أيّد تقوية مكانة آية الله الخوئي وتقديمه بوصفه الفقيه الأعلم، لأنه لم يكن يرغب في خوض معركتين متزامنتين مع نظام الشاه ونظام البعث معاً.

المرحلة الثالثة: مواكبة الإمام الخميني في مواجهة نظام الشاه[١].

وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران وما أثارته من أجواء ثورية ودينية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، لا سيما في العراق، أوقف الصدر دروسه وأطلق تظاهرات تأييداً للثورة، وسعى عبر إرسال العلماء إلى المدن والمناطق المختلفة إلى توجيه المشاعر الدينية الشعبية وبناء قاعدة لحركة واسعة باتجاه إقامة حكم إسلامي في العراق. ومن خلال تواصله مع الصفوف الثانية والثالثة من كوادر حزب الدعوة الذين بقوا بعد قمع القيادات وإعدامها، نجح في إعادة تنظيمهم، ووضع لهم شروطاً من بينها الشروع في تحركات عسكرية ضد نظام البعث، ومنحهم الإذن بمواصلة النشاط تحت اسم حزب الدعوة. وإذ أدرك البعث خطورة تأثير الثورة الإيرانية على المجتمع العراقي وإمكانية أن يشكّل الحزب قناة رئيسية لانتقال هذا التأثير، شنّ حملة واسعة واعتقل الكثير من أعضائه[٢].

وبعد الثورة، دعم الصدر عملياً ونظرياً الثورة الإسلامية، وأوصى أصدقاءه وتلاميذه بمناصرتها ونصرة الإمام الخميني. ومن أبرز شواهد ذلك إعداده سلسلة مقالات بعنوان «الإسلام يقود الحياة» وإرسالها إلى الإمام. ويمكن القول إنّ الصدر أدّى دوراً استراتيجياً في التجديد الفكري للشيعة. وفي هذه المرحلة أصدر فتوى بتحريم الانتماء إلى حزب البعث، وكانت أهميتها في أنّه سمّى الحزب صراحة، فأصبح أول مرجع يعلن تحريمه، موجهاً ضربة قاصمة له. كما نشر بيانات تؤكد شرعية وثورية نهضة الإمام الخميني، داعياً عموم الشيعة إلى طاعته[٣].

وقد أدّى دعم الصدر زعيم حزب الدعوة للإمام الخميني، وإعلانه المظاهرات والانتفاضات في الكاظمية وبغداد وديالى وسائر مدن الجنوب العراقي، وتكرارها، إلى مواجهات دامية واعتقال أعداد كبيرة من الشيعة، فيما طُرد آلاف العراقيين الشيعة من أصول إيرانية. إنّ إعلان الصدر تأييده المطلق للثورة الإسلامية الإيرانية دفع نظام العراق إلى اتهامه وأخته بنت الهدى بالخيانة والتآمر لإقامة حكم إسلامي شيعي في العراق. فنُقلا إلى بغداد، وأُعدما في نيسان ١٩٨٠م. وخلال الأشهر التي تلت ذلك، اعتُقل العديد من المعارضين الشيعة، وطُرد عشرات الآلاف من المواطنين الإيرانيين والعراقيين

١. سالهای تبعید امام خمینی (سنوات نفي الإمام الخميني): ١٦٥-١٦٦.
٢. آیت الله محمدباقر صدر و انقلاب اسلامی ایران، (آية الله محمد باقر الصدر والثورة الإسلامية في إيران): ١٠٤.
٣. تاريخ معاصر عراق (تاريخ العراق المعاصر): ٤٧-٤٨؛ بازتاب جهانی انقلاب اسلامی، (الانعكاس العالمي للثورة الإسلامية): ١٤٩-١٥٠.

إلى إيران في ظروف بالغة القسوة. وهكذا استمرّت سياسة القمع الشديد والعنف التي مارسها حزب البعث ضد الشيعة منذ توليه السلطة وحتى سقوطه، وكان لذلك أثر كبير في بروز الحركات الشيعية المعارضة التي رأت في النظام الإسلامي وأفكار محمد باقر الصدر استراتيجية للمواجهة.

٣-١) دور خطاب محمد باقر الصدر في تدوين الدستور الإيراني

إن انتصار الثورة الإسلامية في إيران، أي الحركة القائمة على الدين، استرعى اهتمام الحركات والشخصيات خارج إيران. وبذلك، وبسبب شعورهم بالانتماء إليها، سعى بعضهم إلى المساهمة في تدوين دستورها بصورة أفضل وضمان مطابقته الكاملة للشريعة. وهنا يبرز الدور الفريد للشهيد الصدر. إذ لم يقتصر حضوره على فترة الثورة الإسلامية، بل امتد إلى مرحلة ما بعد الثورة والمشاركة الفعلية في صياغة الدستور.

كانت أبحاث الصدر منصبّة على عقلنة وتأصيل وتقنين المكوّنات والعناصر المتعددة للمجتمع الإسلامي على أساس الدين الإسلامي. وأهم جهوده البحثية في مجال المساعدة على تدوين دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية تمثّلت في «رسالة اللمحة الفقهية التمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية في إيران»، التي قدّمها تلميذه البارز آية الله محمد هاشمي الشاهرودي الرئيس الأسبق للسلطة القضائية في إيران إلى الإمام الخميني. وكان الصدر قد تناول من قبل في كتابه «فدك» مسألة مشروعية الحكم من منظور الفريقين (الشيعة والسنّة)، ثم في كتابه «اقتصادنا» تطرّق إلى بعض الأبحاث الحقوقية الإسلامية ومنها مسألة التشريع.

يمكن النظر إلى «رسالة اللمحة الفقهية التمهيدية» للصدر بوصفها الطرح المقابل للتيار القومي الديني وغيره في عملية تدوين الدستور. وقد دلّ تطبيق مضامينها في المواد والفقرات، حتى عند إجراء المراجعة اللاحقة للدستور، على أهميتها[١].

لقد انطلق الشهيد الصدر من نظرية ولاية الفقيه في تشريع أبعاد وعناصر مختلفة من الحقوق الدستورية في الإسلام. فهو جمع بين «الجمهورية» و«الإسلامية» في صياغة دستور متماسك.

وتتجلى أبرز سمات الدستور المقترح من قِبل الشهيد الصدر فيما يلي:

١) ترسيخ مكانة الفقه والفقاهة في القانون وتثبيت موقع المرجعية باعتبارها مؤسسة متجذرة في التشيّع والمجتمع الشيعي.

١. تأثير انديشه‌هاى محمدباقر صدر در قانون اساسى ج. ا. ا، (تأثير أفكار محمد باقر الصدر في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية): ص ١٧٤-١٧٥.

٢) إبراز دور الشعب في تقرير مصيره، بالتوازي مع قبول ولاية الفقيه كأمر شرعي، ثم منح حق الاختيار للشعب في مختلف الأبعاد والجوانب الحكومية. وبهذا الشكل يحلّ الصدر التناقض بين «الشرعية» و«المقبولية». فالشعب، في نظره، لا يؤدي دوراً شكلياً أو صورياً، بل له دور حاسم في اختيار أركان النظام الإسلامي. حتى إنّ الولي الفقيه نفسه، بوصفه الرأس والركن الأساسي للنظام، لا يمكنه تولّي السلطة من دون القبول الشعبي العام والوطني، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. كما أن السلطتين التنفيذية والتشريعية (رئاسة الجمهورية والبرلمان) منبثقتان من أصوات الشعب.

٣) من أهم عناصر الدستور الذي تصوره الشهيد الصدر إقرار المساواة بين المسلم وغير المسلم في مجال الحرية وسائر الأبعاد والمشاركات الاجتماعية.

٤) في الدستور الذي تصوره الشهيد الصدر، يجب أن تكون القيادة العامة للقوات المسلحة بيد الولي الفقيه، نظراً لحساسية هذا الأمر وتجربة السنوات العشر الأولى للجمهورية الإسلامية، وهو ما أُخذ بعين الاعتبار عند مراجعة الدستور[١].

٢) الحكومة الإسلامية في فكر سيد قطب

يُعدّ سيد قطب من أبرز مفكري العالم الإسلامي المعاصر، وقد أصبح لاحقاً المنظّر الأساسي لعدد كبير من الحركات الإسلامية. وتقوم رؤيته الفكرية على ثلاثة عناصر رئيسة: الجاهلية، العبودية، والحاكمية الإلهية. وتسعى هذه العناصر الثلاثة للإجابة عن ثلاثة أسئلة استراتيجية:

١) ما هو الوضع والمكانة الراهنة للمسلمين؟ وبعبارة أخرى: أين نقف اليوم؟

٢) ما هو الوضع والمكانة الملائمة والمطلوبة؟ أي: إلى أين ينبغي أن نتوجه؟

٣) كيف يمكن تحويل الوضع الراهن إلى الوضع المطلوب؟ وما العمل؟

يرى سيد قطب أن جميع المجتمعات المعاصرة تعيش في حالة جاهلية. فهي إما مجتمعات مادية لا مكان فيها للدين، أو مجتمعات تُظهر التدين والإسلام بينما تستعمل الدين أداة لتبرير شرعيتها، وهذه بدورها تنتمي إلى المجتمعات الجاهلية[٢].

ومن هنا، فإن الحكومات التي تُسمّى إسلامية، برأي سيد قطب، لا تستحق أن تحمل اسم الشريعة. لقد نقل فكر الحاكمية عنده الحركات الإسلامية من طور التنظير إلى طور التنظيم والحزبية، وأصبح

١. كاركردها و مبانى نظرى قانون اساسى جمهورى اسلامى از ديدگاه امام خمينى و شهيد بهشتى (الوظائف والأسس النظرية للدستور الإيراني من وجهة نظر الإمام الخميني والشهيد بهشتي): ص ٢٠٩؛ لمحه فقهيه تمهيديه عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية في إيران: ص ٨؛ دروس في علم الأصول: ج١، ص ٧٥-٧٦.

٢. انديشه سياسى معاصر در جهان عرب (الفكر السياسي المعاصر في العالم العربي): ص ١٤١-١٤٣.

هذا المنظور مهيمناً في شمال إفريقيا وآسيا خلال ستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. ويُعد سيد قطب المنظّر الأبرز لهذه الحركات[١].

اعتمد قطب على عناصره الثلاثة (الجاهلية، العبودية، الحاكمية الإلهية) لتفسير أسلوب الحكم والحكومة الإسلامية، وأعاد صياغة النظام الحقوقي والمالي والسياسة الداخلية والخارجية للحكومة الإسلامية. ومع ذلك، فإنه لا يقدّم تعريفاً دقيقاً للدولة ولا لحجم ضرورتها، بل يكتفي بتبيين لماذا ينبغي أن تكون الحكومة إسلامية دون سواها. فهو يرى أن كل نظام يجب أن يستجيب لمتطلبات عصره، ثم ينتقل للحديث عن الإسلام والعدالة الإسلامية والمنهج الإسلامي. ويقول:

عليكم أولاً أن تؤسسوا مجتمعاً إسلامياً يقوم على القوانين والمبادئ الإسلامية، ثم سترون كيف سيحكم الإسلام.[٢]

ويحدد سيد قطب خصائص الحاكمية والمجتمع المتحضر في ستة أمور:

١) الله وحده هو الحاكم، ويتجلى ذلك في تطبيق الشريعة.

٢) العقيدة الإسلامية هي أساس المجتمع المتحضر، بخلاف المجتمعات المؤسسة على العرق أو اللغة أو الجغرافيا.

٣) إنسانية الإنسان وقيمه العليا هي الركيزة الأساس.

٤) الأخلاق ثابتة وتشكل قاعدة المجتمع المتحضر.

٥) الأسرة، المكوّنة من الرجل والمرأة، هي أساس المجتمع.

٦) المجتمع المتحضر هو الذي يقوم فيه الإنسان بوظيفته كخليفة الله في الأرض.[٣]

ثم يشير سيد قطب إلى التقدّم المادي والاختراعات البشرية، مؤكداً أنها لا تعني حضارة حقيقية ما لم تقترن بالأخلاق. فالحضارة الحقة هي الحضارة الإسلامية، في مقابل الحضارة الجاهلية[٤]. ويخلص إلى أن كل المجتمعات والحكومات قائمة في الجاهلية، سواء المجتمعات الشيوعية أو اليهودية أو المسيحية[٥]. ويُجيب عن سؤال: لماذا الإسلام هو المنهج الوحيد للحكم؟ بالقول: لأن الإسلام يجمع بين الوطنية والعدالة الاجتماعية، ويوفق بينهما من دون تناقض. كما أن الشريعة الإسلامية قادرة على

١. نگرشی بر هویت و ماهیت جنبش‌های اسلامی قرن بیستم، (نظرة في هوية وماهية الحركات الإسلامية في القرن العشرين): ص ١٧.

٢. ما چه می‌گوییم (ماذا نقول؟): ص ٤٨.

٣. معالم في الطريق: ١٢٨-١١٨.

٤. انديشه‌های سياسی سيد قطب (الأفكار السياسية لسيد قطب): ص ٢٠١.

٥. معالم في الطريق: ص ٨٥-١٠٣.

التكيف مع متطلبات العصر، وتطرح أفقاً أوسع من المسيحية أو الشيوعية، وهي أقدر على استيعاب طبيعة الإنسان[١]. ويجعل سيد قطب استمرار الحكم قائماً على ثلاثة أصول: عدالة الحكام، طاعة الرعية، والتشاور بين الحاكم والشعب[٢].

وقد تناول موضوع الحكومة الإسلامية في كتابيه العدالة الاجتماعية في الإسلام والسلام العالمي والإسلام، من دون الخوض في التفاصيل، بل انطلق من نموذج حكومة النبي ﷺ. ثم طرح سؤالاً: هل النظام الإسلامي نظام ديمقراطي؟ وأجاب: لا حاجة لاستعارة المصطلحات الغربية، النظام الإسلامي نظام شورى، وخلافته متكئة على الله، وهو شعبي أيضاً لأنه يقوم على الشورى.

أما كتابه معالم في الطريق[٣] فيمثل مرحلة نضج فكره، حيث وصف الأنظمة القائمة بأنها طاغوتية، ورأى أن السيادة المطلقة لله وحده، وأن مهمة الدين هي إعمال هذه السيادة في الأرض. ولذلك يجب أن تكون الحكومة قائمة على النهج الإلهي، وأن يقوم خليفة الله بعمارة الأرض وتنفيذ الشريعة. ومن منظور سيد قطب، الإسلام قادر على إدارة المجتمع، ولا حاجة بالمسلمين إلى الأنظمة الغربية أو الشرقية[٤].

١-٢) المفاهيم الأساسية للحكومة الإسلامية في خطاب سيد قطب

المنظومة الفكرية لسيد قطب تتألف من عدة مفاهيم أساسية واستراتيجية، وهي: الجاهلية، الحاكمية، الجماعة والشورى، والمنهج.

أ. **الجاهلية**: تُعدّ هذه المفردة الأكثر تداولًا في منظومة سيد قطب الفكرية. فبرأيه، الانحراف عن الإسلام في البلدان الإسلامية وسائر المجتمعات غير الإسلامية يعني أنها تعيش في الجاهلية. وهو يوضح أنّه متى أُنيطت الحاكمية بغير الله، نشأت المجتمعات الجاهلية. والتعريف الرئيس الذي يقدّمه سيد قطب في هذا المجال هو: «المجتمع الجاهلي هو المجتمع الذي لا تكون العبودية فيه لله، ويتجسّد ذلك في القوانين اليومية»، وبهذا التعريف، فإن جميع المجتمعات المعاصرة تعيش في الجاهلية.

ب. **الحاكمية**: تأتي في المرتبة الثانية بعد الجاهلية. فمن وجهة نظر سيد قطب، لا يخرج المجتمع من الجاهلية إلا إذا خضع لحاكمية الله المبنية على الشريعة[٥].

١. المصدر نفسه: ص ٥٦-٥٨.
٢. عدالت اجتماعی در اسلام (العدالة الاجتماعية في الإسلام): ص ٣٨٤.
٣. معالم في الطريق: ص ١١٨-١٣٠.
٤. عدالت اجتماعی در اسلام (العدالة الاجتماعية في الإسلام): ج١، ص ١٨-١٩.
٥. معالم في الطريق: ص ١٣٤-١٣٥.

ج. **الجماعة**: في المنظومة الفكرية لسيد قطب، تتحقق الحركة الإسلامية من خلال نهوض جماعة المؤمنين والجيل القرآني المستند إلى رؤية الصحابة. وهذه الجماعة قد انقطعت عن مجتمعها الجاهلي، وخطّها السياسي يقوم على التعاليم الإسلامية، وقد مرّت بمراحل متعددة.

د. **المنهج**: مسألة المنهج مفهوم أساسي وانشغال محوري في قضايا خطاب سيد قطب. وتعريفه للمنهج هو الإسلام نفسه. فالمنهج الإسلامي متميز ومتفرد عن جميع الأنظمة البشرية، إذ لا يتحقق فيه تحرر البشر من عبادة بعضهم والاقتصار على عبودية الله وحده، وتلقي الأوامر من الله وحده، ورفض شرعية كل وضع لا يقوم على هذه القاعدة. وهذا أمر جديد تمامًا –بحسب سيد قطب– وهو ما نملكه، في حين إنّ البشرية لم تتعرف إليه بعد[١].

٢-٢) سيد قطب والجماعات الإسلامية

تشكلت النواة الأولى لما سُمّي بـ«القطبيين» بين الشباب الإسلاميين في مصر خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حيث اعتُقلوا في سجن القناطر بتهمة الارتباط بجماعات إرهابية. هؤلاء تأثروا بأفكار سيد قطب، وعدوا مجتمعهم غارقًا في الجاهلية، وأدانوا الناس والحكام في المجتمعات الإسلامية، ومنها مصر، بعدم الالتزام بالشريعة وتطبيقها. ومع مرور الوقت، ظهرت جماعات متعددة متأثرة بأفكار سيد قطب في الفترة نفسها. ويمكن القول إنّ آراءه أُسيء فهمها أو أُعيد تفسيرها بطرق شتى، وكان أبرزها القراءة الراديكالية لدى الجماعات السلفية والتكفيرية. ومن بين هذه الجماعات، برز الإخوان المسلمون، وحركة القاعدة، وبعض رموز ما عُرف بـ«الأفغان العرب»، كأهم التيارات التي انطلقت من قراءات سيد قطب. لقد أدّت مؤلفاته وظائف متنوعة لهذه الحركات، من أبرزها ترسيخ النزعة المناهضة للغرب، فضلًا عن بلورة المفاهيم وبناء الأطر لتشكيل مجتمع مثالي يقوم على الإسلام. كما أنّه، من وجهة نظر هذه الحركات، قد نظّم مسألة الجهاد ضد الدول الجاهلية[٢].

إن التأثير الأبرز على «عقيدة العنف» في العالم الإسلامي المعاصر يعود إلى سيد قطب. ومن أشهر الجماعات الإسلامية التي تأثرت به: جماعة «التكفير والهجرة» التي اغتالت وزير الزراعة المصري سنة ١٩٧٧م، وكان قائدها شكري مصطفى، الذي اعتُقل سنة ١٩٧٥م يرى سيد قطب أحد مرجعياته الفكرية. ثم ظهرت «الجهاد الإسلامي» في مصر، التي اغتالت أنور السادات سنة ١٩٨١م. والجماعة الثالثة البارزة كانت «الجماعة الإسلامية» التي أحدثت اضطرابات كبيرة في تسعينيات القرن

١. في ظلال القرآن: سورة المائدة؛ مقاله سيد قطب (مقالة عن سيد قطب): ج٢، ص٢٣٠.
٢. پیامبر وفرعون: جنبش‌های نوین اسلامی مصر (النبي وفرعون: الحركات الإسلامية الجديدة في مصر): ص ٣٠-٣١.

العشرين. أما في أوساط الجماعات الفلسطينية الراديكالية، فقد كان لسيد قطب مكانة بارزة باعتباره نموذجًا حيًا للثورة الإسلامية. وتُعد «حماس» أشهر تلك الجماعات الفلسطينية، إذ انتقدت في ميثاقها مفهوم الجاهلية. كما أنّ الشيخ أحمد ياسين، المرشد الروحي لحماس، كان ممن اعتقلتهم السلطات المصرية سنة ١٩٦٥م بالتزامن مع اعتقال سيد قطب.

لقد شكّل سيد قطب، بصفته أيديولوجيًا ومنظّرًا، تأثيرًا بالغًا في مسار الأيديولوجيا الإسلامية الحديثة. فبصفته عضوًا بارزًا في جماعة الإخوان المسلمين، أسّس لارتباط مؤسسي واستمرارية بين الجماعة وفروعها الشبابية المقاتلة. وأدّت معارضته للأيديولوجيا الرسمية للدولة المصرية، ثم إعدامه، إلى أن يتخذ الشباب المقاتلون طريق «الجهاد والشهادة» نهجًا لحركتهم. لقد كان سيد قطب وأفكاره نقطة تحوّل في مسيرة الإخوان، وأصبح كتابه معالم في الطريق دليلًا للحركة الإسلامية في أواخر الستينيات والسبعينيات. وقد عالج هذا الكتاب أوضاع المجتمع المعاصر، وقدّم في الوقت نفسه التوجيهات اللازمة لتهيئة بعث الأمة. والاتهام الأساسي الذي وُجّه إلى سيد قطب كان نشره لهذا الكتاب، الذي عُرف باعتباره «بيانًا» للجماعات الإسلامية الراديكالية في مصر، والتي هزّت الحياة السياسية المصرية طوال عقد السبعينيات. ومن أبرز هذه الجماعات: منظمة التحرير الإسلامية، جماعة المسلمين (أو التكفير والهجرة)، الجهاد، الإخوان المسلمون، القاعدة، وداعش. وقد ظهرت الجماعات الأربع الأولى في مصر خلال أزمتها بعد هزيمة ١٩٦٧م أمام إسرائيل وانهيار الناصرية وتصاعد النزعة الإسلامية، أما القاعدة وداعش فقد نشأتا خارج مصر مع تأثرهما بأفكار سيد قطب.

أما السلفية، فمن الناحية التاريخية يمكن تقسيمها إلى اتجاهين: السلفية القديمة الممتدة من عصر أحمد بن حنبل حتى نهاية حياة محمد رشيد رضا، والسلفية الجديدة الممتدة من عهد سيد قطب وصولًا إلى «الدولة الإسلامية في العراق والشام». وتُعد السلفية الجديدة ظاهرة حديثة وطارئة في العالم الإسلامي، ويمكن العثور على بواكيرها في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، في زمن سيد قطب وصراعه مع نظام الحكم المصري. وبعد إعدامه على يد الرئيس جمال عبد الناصر سنة ١٩٦٦م، تراجعت حدة التشدد والعنف لدى جماعة الإخوان المسلمين، واتجه بعض أعضائها بزعامة القاضي حسن الهضيبي، إلى مسار المهادنة والاستسلام أمام النظام. لكن جماعة أخرى من أتباع سيد قطب، ورغم القيود والقمع الذي مارسته الدولة المصرية ضد الحركات الجهادية، عادت إلى النشاط، وأصدرت فتاوى واجتهادات جديدة في مسائل الإيمان والتكفير والجهاد، داعيةً إلى مواجهة مسلحة وثورية ضد الحاكم المسلم الذي يُعد من أولي الأمر. وهكذا كان ميلاد الحركات الجهادية والتكفيرية والإسلام السياسي.

الإخوان المسلمون اسم لحركة سياسية-اجتماعية ظهرت سنة ١٩٢٨م في مصر على يد حسن البنا. ورغم أنها عُدّت تنظيمًا مصريًا، فإنها كانت تؤكد الدوافع العابرة للحدود والأقاليم. ويُعدّ سيد قطب حلقة الوصل التي لا يمكن إنكارها بين حركة الإخوان وسائر التنظيمات. لقد أدت التنظيرات المفهومية لسيد قطب حول مصطلحي «الجاهلية» و«الحاكمية» إلى تمهيد الطريق لتسلل الأفكار التكفيرية إلى مسار الإسلام السياسي. ومن أبرز الشخصيات التي تأثرت لاحقًا بعقائد سيد قطب: صالح سرية، قائد تنظيم «الفنية العسكرية» في مصر، ومحمد عبد السلام فرج، المخطط الرئيسي لاغتيال أنور السادات رئيس مصر آنذاك[١].

وإذا عُد جهاد أفغانستان، وخاصة ما عُرف بـ«الأفغان العرب»، بداية للجهاد السلفي، فإن دور عبد الله عزام في قيادة هذا التيار وإلهامه يبرز بوضوح. فقد عُدّ عبد الله عزام أكثر قادة المجاهدين الأجانب نفوذًا في أفغانستان، وهو الذي جاء بأسامة بن لادن إلى هناك. وقد كان لعزام ولاء خاص لسيد قطب، حتى إنه ألّف كتابًا بعنوان الشهيد سيد قطب ونشره في باكستان، حيث صرّح فيه: «كل من يدخل أفغانستان يرى بوضوح التأثير العميق لأفكار سيد قطب في الجهاد الإسلامي». وسعى عزام في كتابه هذا إلى إبراز المشتركات بين سيد قطب وابن تيمية[٢].

أما أسامة بن لادن، الذي كان عضوًا سابقًا في جماعة الإخوان المسلمين بالمدينة المنورة، فقد تأثر تأثرًا بالغًا بسيد قطب في مسار تأسيس تنظيم القاعدة. ولا شك في أنّ أثر سيد قطب في القاعدة كان بارزًا ولا يمكن إنكاره. فقد درس أسامة تحت إشراف محمد قطب، شقيق سيد قطب، وصديقه المقرّب عبد الله عزام. وكان محمد قطب قد أشرف على تحرير ونشر كتب أخيه في السعودية. هذان الرجلان نشرا ما يُعرف بـ«القطبية» بين تلامذتهما، وشجعوهم على التحلي بروح ثورية. وكما وصف سيد قطب في كتابه معالم في الطريق الطليعة بأنها «رسول الإسلام إلى العالم»، فإن بن لادن في بياناته قد عد القاعدة طليعة مماثلة. كما أنّ مواقفه المعادية لليهود قد استندت إلى أفكار سيد قطب.

أما أيمن الظواهري، فيُعدّ «أكثر قادة الحركة الجهادية قطبية». فهو لم يكتفِ بوصف سيد قطب بـ«سيد الشهداء»، بل عده وجماعته أول نواة جهادية. وكان يستشهد به باستمرار في بياناته وخطاباته. والظواهري، الذي أصبح لاحقًا الرجل الثاني في القاعدة، كان طالبًا حين توفي سيد قطب، وتأثر بشدة بإعدامه، فانخرط مباشرة في التنظيمات المسلحة. وبعد اغتيال السادات عام ١٩٨١م، اعتُقل الظواهري لثلاث سنوات. وفي كتاب نشره سنة ٢٠٠١م في صحيفة الشرق الأوسط، صرّح بأنّ أقوال سيد قطب كانت

١. سيد قطب والإسلاموية المعاصرة: ص ١٨٣-١٨٤.
٢. ماذا قيل يوماً في أفغانستان: ص ٨٨.

الأكثر تأثيرًا فيهم، إذ أكد لهم «أهمية الوحدة في الإسلام، وأن الصراع بين الإسلام وأعدائه يتقدم على الخلافات الداخلية، وأن الغاية من الجهاد يجب أن تكون لله ولأجل الشريعة، لا من أجل مكاسب مادية أو وسطاء بين الله والإنسان». ورأى أنّ هذه الأفكار ساعدت الحركة الإسلامية على تحديد أعدائها. وأضاف أنّ سيد قطب «كان نموذجًا للعدل، فقد تحدث ضد الظلم ودفع حياته ثمنًا لذلك. وقد ازدادت قيمة كلماته عندما رفض الاعتذار لجمال عبد الناصر». وبرأي الظواهري، فإن إعدام سيد قطب لم يُنهِ فكره، بل أسّس لحركة جهادية جديدة في مصر والعالم الإسلامي كان هو نفسه جزءًا منها[1].

أما جماعة التكفير والهجرة، فهي مجموعة من المسلمين المتشددين في مصر وبعض البلدان العربية، قامت في تموز/يوليو ١٩٧٧م بخطف وزير الأوقاف الشيخ محمد حسين الذهبي وقتله. وقد أطلقت وسائل الإعلام المصرية عليها اسم «التكفير والهجرة». وكان يقودها شكري أحمد مصطفى، الذي أُعدم في ٢٩ آذار/مارس ١٩٧٨م مع منفذي عملية اغتيال الذهبي. وقد قامت تعاليم شكري على أساس اعتبار جميع المجتمعات المعاصرة غير إسلامية، وأنّ أعضاء جماعته وحدهم هم المسلمون الحقيقيون. ورغم أن هذه الحركة اختلفت جوهريًا عن الحركات الإسلامية التقليدية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، إلا أنها عدّت أفكار سيد قطب منطلقها الفكري.

٣) الدراسة المقارنة لقراءتي محمد باقر الصدر وسيد قطب (نقاط الاشتراك والافتراق)

ينبغي أولًا التوقف عند المشتركات بين محمد باقر الصدر وسيد قطب. وأهم السمات المشتركة بينهما يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. السعي إلى إقامة الحكومة الإسلامية: إن إنشاء الحكومة الإسلامية –بصرف النظر عن شكلها وبنيتها التي اجتهد الفقهاء والمفكرون المسلمون في تصميمها وتطويرها- يُعَدّ مطلبًا عامًا، شيعيًا وسنيًا، في العالم الإسلامي. وفي هذا السياق قدّم محمد باقر الصدر وسيد قطب قراءات شاملة ضمن الخطابين الشيعي والسني، وهو أمر يقتضي الالتفات إليه[2].

ب. التنظير للحركات الإسلامية العملية: كلاهما كان محل اهتمام التيارات العملية. فمن جانب، كان الشهيد الصدر في العراق مؤسسًا ومنظّرًا لحزب الدعوة، ثم مؤيدًا للثورة الإسلامية في إيران ونهضة الإمام الخميني. وقد اضطلع محمد باقر الصدر في العراق بدور مشابه للدور الذي نهض به الإمام

١. نخبة الإعلام الجهادي: الكتاب الجامع لكلمات ورسائل الشيخ: ص ٦٧ و٣١٤؛ حلف الإرهاب: تنظيم القاعدة: ج٣، ص ١٤.
٢. انديشه سياسى معاصر در جهان عرب (الفكر السياسي المعاصر في العالم العربي): ص١٤١-١٤٣؛ انديشه سياسى شهيد رابع؛ محمدباقر صدر (الفكر السياسي للشهيد الرابع محمد باقر الصدر): ص٢٣٥-٢٣٦؛ الإسلام يقود الحياة: ص١٧٥-١٧٦.

الخميني في إيران. إن الرؤى المشتركة بين الصدر والإمام الخميني، لا سيما بعد انتصار الثورة الإسلامية، وفّرت أرضية مناسبة لتأثر الشيعة في العراق بها. وفي هذا الإطار بذل الصدر جهودًا كبيرة في مقارعة أسس وإيديولوجيا حزب البعث والسعي إلى تطبيق الحكومة الإسلامية. ومن هنا ظهر حزب الدعوة الإسلامية بدايةً كحركة دينية إصلاحية تسعى لنشر القيم الإسلامية، ورفع الوعي السياسي، والتصدي للعلمانية، لكنه ما لبث أن تحول إلى تيار ثوري خاض مقاومة مسلحة ضد السلطة. ومع انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، قرر حزب الدعوة في العراق الذي تأسس في خمسينيات القرن العشرين بقيادة الصدر، أن يسلك مسلك الإمام الخميني في تعبئة الجماهير والابتعاد عن الحزبية. ولهذا السبب، نظمت بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية تظاهرات واسعة في النجف الأشرف تأييدًا للثورة، وكان الشهيد الصدر هو صاحب المبادرة الرئيسة في هذه التحركات. ويظهر كتاب «الخلافة والشهادة» للصدر تطوره الفكري من نظرية الشورى إلى نظرية الأمة والولاية[١]. وفي الأشهر الأولى لنجاح الثورة الإسلامية الإيرانية، سنّ نظام البعث في العراق قوانين جديدة لمعاقبة المعارضين، وبعد أيام قليلة من صدور هذه القوانين اعتُقل الصدر مع شقيقته، ثم صدر حكم بإعدامهما بعد فترة قصيرة.

وفي المقابل، فإن العديد من قادة التيارات التكفيرية المعاصرة يرون أن آراءهم في مسألة التكفير مستمدة من فكر سيد قطب. ومن خلال النظر في أفكاره والجماعات الإسلامية المعاصرة، يتضح أن هذه الحركات تأثرت به بلا شك. فقد غدا كتاب «معالم في الطريق» لقطب بمثابة بيان (مانيفستو) للجماعات الإسلامية. وقد حاز سيد قطب من بين كتّاب الإسلاميين في القرن العشرين مكانة خاصة سواء من حيث كثرة مؤلفاته أو من حيث عمق واتساع تأثيره. ويمكن عد إعدامه أحد أهم أسباب شيوع أفكاره.

ج. إن إعدام السيد محمد باقر الصدر وسيد قطب لم يُقصِ أفكارهما إلى الهامش، بل أدى إلى توسيع دائرة تأثيرهما أكثر من ذي قبل، إذ تحولا في نظر أتباعهما ومريديهما إلى مفكرين استُشهدا في سبيل أفكارهما وأهدافهما، فقبلا الموت بوجه طلق.

د. نقد ورفض الحكومة والخطاب العلماني.

هـ. التأكيد على العدالة الاجتماعية والاهتمام بها.

و. مع اختلاف منهجيهما، كان كلاهما يرى الإنسان خليفةً لله، ويعدّ أن غاية الحكومة الإسلامية هي إقامة العدل وتحقيق الأمن في المجتمع.

١. حزب الدعوه اسلامى عراق؛ پيشينه تاريخى و انديشه سياسى، (حزب الدعوة الإسلامية في العراق: الخلفية التاريخية والفكر السياسي): ص٥٠.

من خلال البحث والمقارنة يتبيّن أن أبرز نقاط الاختلاف بين سيد قطب ومحمد باقر الصدر هي كما يلي:

أولاً: الحركة التاريخية

إن حركة الصدر التاريخية ذات طابع توسعيٍّ تنموي، وهي تختلف اختلافًا جوهريًا عن فكرة العودة إلى ما كان عليه الجيل الفريد القرآني (جيل الصحابة). فالصدر يرى أن مسار تفكك الدولة الإسلامية ثم انهيارها يعود إلى الضرر الذي لحق بالبنية الداخلية لهذه الأمة، وقد بدأ ذلك بأيدي بعض أفراد ذلك الجيل القرآني نفسه، كما حدث يوم الجمل ويوم صفّين. وهذا على خلاف رؤية سيد قطب الذي يعدّ جيل الصحابة والعودة إلى ذلك القرن هو الطريق الوحيد للخلاص والمفتاح الأساس له.

ثانياً: مسألة التكفير

الفارق الاستراتيجي الآخر بين الصدر وسيد قطب يتمثل في أن خطاب الصدر يخلو من قضية التكفير والنزعة الذاتية، في حين إن هذه القضية تُعدّ الركن الأهم في خطاب سيد قطب، وقد سبق أن أُشير إلى استناد الجماعات السلفية إلى أقواله. والحقيقة أن التأثير الأبرز في العقائد المنتجة للعنف في العالم الإسلامي المعاصر يعود إلى سيد قطب. كما أن كتاباته انتشرت انتشارًا واسعًا بين الجماعات الإسلامية[1].

ثالثاً: دور الشعب

الشهيد الصدر يؤكد دور الشعب في تقرير مصيره، بينما سيد قطب لا يشير إلا إلى جماعة المؤمنين المتأسية بجيل الصحابة.

رابعًا: طبيعة الحكومة

الشهيد الصدر كان يؤمن بحكومة تجمع بين الجمهورية والإسلامية، بينما لم يشر سيد قطب إلى هذا النوع من الحكومة، واكتفى ببيانات عامة. وقد اختلف الصدر وقطب في منهج إقامة وإدارة الحكومة الإسلامية.

١. تأثير انديشه‌هاى محمدباقر صدر در قانون اساسى ج. ا. ا، (تأثير أفكار محمد باقر الصدر في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية: ص١٧٤-١٧٥)؛ آيت الله محمدباقر صدر و انقلاب اسلامى ايران، (آية الله محمد باقر الصدر والثورة الإسلامية في إيران): ص١٠٢-١٠٣.

نتيجة البحث

سعى الشهيد السيد محمد باقر الصدر، بالاستناد إلى المعايير العقلية والنزعة الواقعية ودراسة المدارس السياسية القائمة وأوضاع العالم المعاصر، إلى وضع أسس فلسفة جديدة في الفكر السياسي الإسلامي. ومن وجهة نظره، فإن المشكلة الأساسية للفكر السياسي المعاصر تكمن في أزمة النظام الاجتماعي–السياسي الشامل، والتي ترجع جذورها إلى عدم اعتماد النظم السياسية المعاصرة على تفسير صحيح لحقائق حياة الإنسان. ولذلك فإن العالم بحاجة إلى رؤية تقوم على تفسير صحيح وملائم للعالم والإنسان على وجه الخصوص.

الأساس النظري في فكر الصدر السياسي هو التوحيد، والذي تتفرع منه ثلاثة أصول: الحاكمية المطلقة لله، السنن الحاكمة على العالم، حرية الإنسان. وبما أن الإنسان يمتلك العقل والحرية فهو حاكم على مصيره. ويصف الصدر هذا النوع من الحاكمية بمصطلح الاستخلاف أو خلافة الإنسان. وبموجب نظرية خلافة الإنسان، يتمتع جميع الأفراد بحق متساوٍ في إقامة الحكومة، ولا يُمنح أي شخص امتيازًا على الآخر. في هذا التصور، السياسة علم إيصال الإنسان إلى السعادة، وهي لذلك مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأخلاق، تمامًا كما أنها شأن من شؤون الدين –بمعناه الفطري– ومن ثم فهي جزء لا يتجزأ منه.

أما خط «الشهادة التشريعي» فهو الضامن لصون خط «الخلافة التكويني» للإنسان من الانحراف والزلل. ويقوم خط الشهادة على عصمة النبي والإمام المعصوم، لكن في زمن الغيبة يتولى المرجع العام المنتخب من الشعب مهمة الإشراف على خط خلافة الإنسان. وتُعدّ نظرية خلافة الإنسان نقيضًا لمبدأ التغلب والسلطة. ويرى الصدر أن الحكومة لا تعني سوى رعاية شؤون الأمة على أساس مصلحتين: المصلحة العامة للأمة، والمصلحة الإسلامية. ومن ثم، فإن هذين المبدأين هما ما يحددان مشروعية الحكومة التي يقترحها سواء كانت حكومة تركيبية (شورائية –إشرافية) أو جمهورية إسلامية. أما أساس المصلحة العامة فهو العقل، وأساس مصلحة الإسلام هو الشرع، من غير أن يقوم بينهما تعارض، إذ إن الشرع هو العقل المدوّن، والعقل هو الشرع غير المدون. وبناء على ذلك، فإن الصدر –من خلال نفيه لمبدأ التغلب– كان يتطلع إلى سياسة فاضلة وحقيقية.

وبالنظر إلى أفكار سيد قطب والجماعات الإسلامية المعاصرة، فلا شك أنها تأثرت به. فقد أصبح كتاب «معالم في الطريق» بمثابة بيان (مانيفستو) لهذه الجماعات. ويحتل سيد قطب بين المفكرين الإسلاميين في القرن العشرين مكانة خاصة من حيث عدد مؤلفاته وعمق واتساع تأثيره. ويمكن

عد إعدامه أحد أهم أسباب انتشار فكره. ويُعرف سيد قطب باعتباره أحد القادة الفكريين للحركات الإسلامية المعاصرة. وقد وفرت كتاباته المادة الفكرية التي احتاجتها تلك الجماعات، والمتمثلة في: كراهية شديدة للثقافة الغربية، وبناء المجتمع على أساس الشريعة الإسلامية، واستخدام الجهاد لإسقاط الحكومات التي لا تحكم وفق الشريعة.

آمن سيد قطب بضرورة إقامة الحكومة الإسلامية ونشر الأيديولوجيا الإسلامية، ورفض اعتماد الأفكار والنظم المستعارة من الغرب –مثل الديمقراطية– في إطار الحكومة الإسلامية. ورأى أن الحكومة الإسلامية ولوازمها موجودة في النص المقدس والتجربة الإسلامية، ولا حاجة للاستفادة من المفاهيم الغربية. كما كان شديد الريبة تجاه الحركة اليهودية والصهيونية، وعدها السبب الرئيس في انحطاط وتخلف المجتمعات الإسلامية. وقد عارض بشدة القومية والناصرية، وعدّها عائقًا أمام وحدة المسلمين. وكانت هذه الفكرة أحد أسباب توتر علاقته بجمال عبد الناصر.

إذن، فإن السيد الصدر والسيد قطب، وهما مفكران ينتميان إلى المذهبين الشيعي والسني، قدّما رؤىً في مجال الحكومة الإسلامية. ويُعَدّ السعي لإقامة الحكومة الإسلامية والتنظير للحركات الإسلامية العملية أبرز سماتهما المشتركة، إلا أنهما اختلفا اختلافًا جوهريًا في الموقف من الصحابة والجيل الأول من المسلمين، وفي قضية التكفير والجماعات العنيفة والمتطرفة. كما تباينا في تعريف الحكومة ودور الشعب في تقرير مصيره.

مصادر البحث

١. أسدي، بيژن (١٣٨١هـ.ش / ٢٠٠٢م). خليج فارس و مسائل آن، طهران: مركز البحوث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط.

٢. أبو زيد العاملي، محمد عبد الله (٢٠٠٨م). محمدباقر الصدر (السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق)، بيروت: مؤسسه العارف المطبوعات.

٣. بخشي، مهدي، ٢٠٠٥م، سيد قطب والإسلاموية المعاصرة، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٣.

٤. پناهی، سجاد (١٣٨٧هـ.ش / ٢٠٠٨م). تأثير انديشه‌های محمدباقر صدر در قانون اساسی ج. ا. ا، فصلية انسان پژوهشی دينی، المجلد ٥، العدد ١٧.

٥. پورگرجی، محمود علی (١٤٠٠هـ.ش / ٢٠٢١م). دگرديسی قدرت سياسی شيعيان عراق با تأثيرپذيری از انقلاب اسلامی ايران، علم اجتماع الثورة الإسلامية، المجلد ٢، العدد ٢.

٦. جيل كُويل (١٣٧٥هـ.ش / ١٩٩٦م). پيامبر وفرعون: جنبش‌های نوين اسلامی مصر، ترجمة: حميد أحمدي، طهران: كيهان.

٧. جمشيدی، محمدحسين (١٣٧٧هـ.ش / ١٩٩٨م). انديشه سياسی شهيد رابع؛ محمدباقر صدر، طهران: وزارة الخارجية، تهران: وزارت امور خارجه.

٨. جمشيدی، محمد حسين (١٣٨٧هـ.ش / ٢٠٠٨م). مفهوم و چيستی حكومت در انديشه سياسی شهيد صدر، فصلية السياسة، المجلد ٣٨، العدد ٣.

٩. حكيم، محمدباقر (١٤٠٨هـ.ق / ١٩٨٨م). النظرية السياسية عند الشهيد الصدر، طهران: مكتب محمد باقر الحكيم).

١٠. دكمجيان، هرايز (١٣٩٠هـ.ش / ٢٠١١م). اسلام در انقلاب: جنبش‌های اسلامی معاصر در جهان عرب: بررسی پديده بنيادگرايی اسلامی، ترجمة: حميد أحمدي، طهران: كيهان.

١١. رجايی، فرهنگ (١٣٨١هـ.ش / ٢٠٠٢م). انديشه سياسی معاصر در جهان عرب، طهران: مركز دراسات الشرق الأوسط.

١٢. زراعی، مريم (١٤٠١هـ.ش / ٢٠٢٢م). آيت الله محمدباقر صدر و انقلاب اسلامی ايران، بحوث وثائقية للثورة الإسلامية، السنة ٤، العدد ٨.

١٣. صدر، محمدباقر (١٤٢٩هـ.ق / ٢٠٠٨م). الإسلام يقود الحياة، قم: پژوهشگاه علمی تخصصی شهيد صدر.

١٤. ـــــ، ـــــــــ (١٣٩٩هـ.ش / ٢٠٢٠م). اقتصادنا، بيروت: دارالتعارف.

١٥. ـــــ، ـــــــــ (١٤٠٠هـ.ش / ٢٠٢١م). لمحه فقهيه تمهيديه عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، قم: نشر خيام.

١٦. ـــــ، ـــــــــ (١٣٨٢هـ.ش / ٢٠٠٣م). نگرشی فقهی و مقدماتی به پيش نويش قانون اساسی جمهوری اسلامی ايران، فصلية انديشه صادق، ترجمة: أمين رضا عابدي نجاد داوراني، العدد ١٠، ربيع.

١٧. ـــــ، ـــــــــ (١٤٢١هـ.ق / ٢٠٠٠م). دروس في علم الأصول؛ الحلقة الأولى والثانية، مجمع الفكر الإسلامي، قم، مجمع الفكر الإسلامي.

١٨. معينی پور، مسعود (١٣٨٦هـ.ش / ٢٠٠٧م). كاركردها و مبانی نظری قانون اساسی جمهوری اسلامی از ديدگاه امام خمينی و شهيد بهشتی، فصلية دراسات الثورة الإسلامية، السنة ٣، العددان ٩ و١٠، صيف وخريف.

١٩. سلطانی، اسحاق (١٣٩٧هـ.ش / ٢٠١٨م). شهيد صدر: راهنمای تحقق تمدن نوين اسلامی، تأملات رشد، العدد ١.

٢٠. فلاحی، اکبر (١٣٨٥هـ.ش / ٢٠٠٦م). سالهای تبعید امام خمینی، طهران: مرکز وثائق الثورة الإسلامية.
٢١. السيد، رضوان (١٣٨١هـ.ش / ٢٠٠٢م). نگرشی بر هویت و ماهیت جنبش‌های اسلامی قرن بیستم، ترجمة: مجيد مرادي، مجلة پگاه حوزه، العدد ٥٤.
٢٢. سيد قطب (١٣٧٠هـ.ش / ١٩٩١م). ما چه می‌گوییم، ترجمه: سیدهادی خسروشاهی، طهران: نشر فرهنگ اسلامی.
٢٣. ـــــــــــ (١٩٨٣م). معالم فی الطریق، بیروت، قاهره: دارالشروق.
٢٤. ـــــــــــ (١٣٥٣هـ.ش / ١٩٧٤م). عدالت اجتماعی در اسلام، ترجمة: محمد علي كرمي وهادي خسروشاهی، قم: شركة سهامي للنشر).
٢٥. ـــــــــــ (١٩٦٤م). معالم في الطريق، القاهرة: دار المعارف.
٢٦. ـــــــــــ (١٩٩٥م). العدالة الاجتماعية في الإسلام، القاهرة: دار المعارف.
٢٧. ـــــــــــ (١٣٩٤هـ.ش / ٢٠١٥م)، في ظلال القرآن، ترجمة: مصطفى خرم دل، طهران: إحسان.
٢٨. ـــــــــــ (١٣٦٩هـ.ش / ١٩٩٠م)، ویژگی‌های ایدئولوژی اسلامی، طهران: منشورات كيهان.
٢٩. الظواهري، أيمن، د/ت، نخبة الإعلام الجهادي: الكتاب الجامع لكلمات ورسائل الشيخ، نشر إلكتروني).
٣٠. عبدالرحيم علی (٢٠٠٣م). حلف الإرهاب: تنظيم القاعدة، القاهرة: مركز المحروسة.
٣١. موسوی، حسین (١٣٨٣هـ.ش / ٢٠٠٤م). حزب الدعوه اسلامی عراق(پیشینه تاریخی و اندیشه سیاسی) طهران: مركز البحوث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط.
٣٢. مرادی، مجید (١٣٨٤هـ.ش / ٢٠٠٥م). «مقاله سیدقطب» در کتاب «اندیشه سیاسی در جهان اسلام از فروپاشی خلافت عثمانی، طهران: جهاد دانشگاهي.
٣٣. محمدی، منوچهر (١٣٧٨هـ.ش / ١٩٩٩م). بازتاب جهانی انقلاب اسلامی، طهران: معهد الثقافة والفكر الإسلامي.
٣٤. ناظمیان، رضا (١٣٧٩هـ.ش / ٢٠٠٠م). تاریخ معاصر عراق، طهران: مؤسسه فرهنگی کتاب و عترت.
٣٥. سوزنگر، سیروس (١٣٨٣هـ.ش / ٢٠٠٤م). اندیشه‌های سیاسی سیدقطب، طهران: مركز وثائق الثورة الإسلامية.
٣٦. يوسف سمرين (٢٠١٧م). ماذا قيل يوماً في أفغانستان، نشر الكترونيكی.